https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.2 No.2 (2025), 610-625
Article history:
Received:03/11/2025
Accepted:28/12/2025
Published:29/12/2025

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

ملكية الأرض والتجارة والإقطاع والنقود في ليبيا العصر الوسيط

د. أسامة عبد الحميد وريث

أستاذ مساعد بقسم التاريخ كلية الآداب جامعة مصراتة

https://orcid.org/0009-0000-0626-0709

osama.owrayeth@art.misuratau.edu.ly

https://doi.org/10.36602/jsrhs.2025.2.2.27

الملخص:

يهتم البحث بدراسة الأوضاع الاقتصادية في ليبيا خلال بدايات العصر الوسيط، تأثير انهيار الإدارة الرومانية في ليبيا منذ القرن 4م، ثم الفترة الفاندالية، وظروف نشاط السكان تجارياً وزراعياً بمقاطعة طرابلس Tripolis ومنطقة البنطابوليس Pentapolis بشرقي ليبيا، فضلا عن منطقة فزان. ومع ثبات النفوذ البيزنطي Byzantiis انتعش الاقتصاد الليبي حيث عادت ليبيا بلداً مصدرا للقمح، وكانت القبائل المحلية قد امتلكت حقولاً ومزارع جيدة وفريدة على تخوم الولاية الطرابلسية الأمر الذي سبب في تصادم المصالح مع سكان المدن الساحلية. ثم عاد الوضع الاقتصادي إلى التأزم أكثر بعد نجاح الفتوحات الإسلامية بالقرن 1هـ؛ ممثلا في الصدام ما بين العرب والبربر بزعامة الكاهنة، خُربت الحقول ودمرت الحصون والقنوات المائية وتلاشت المزارع، ونزح الكثيرون من سكان المدن الساحلية من الأفارق والنصارى باتجاه جزر البحر، وكان خروج الفلاحين والصناع منهم قد أثّر بالطبيعة في اقتصاد المنطقة. ومع استقرار الإسلام تدريجياً، انتعشت التجارة ونشطت الزراعة وحفلت الأسواق بالثياب والأطعمة والفواكه والخضار والعسل والمواشي والصوف وخلافه. وكان الأهالي قد واظبوا على تقديم إما الزكاة وإما الجزية لبيت مال المسلمين، مع ملاحظة أن البلاد قد شهدت في الفترة البيزنطية والفترة الإسلامية المبكرة تأسيس دور لضرب السكة النقدية في مدينتي طرابلس وبرقة، فضلا عن دار السكة في زويلة، بينما كانت العملات النقدية وطوال معظم الفترات تأتيها من خارج الديار؛ إما عملات لاتينية رومانية متأخرة وفاندالية وبيزنطية، وإما عربية أموية وعباسية وفاطمية.

الكلمات المفتاحية: الأرض، الزراعة، التجارة، الإقطاع، النقود.

Abstract

The research focuses on studying the economic conditions in Libya during the early medieval period, the impact of the collapse of Roman administration in Libya since the 4th century AD, then the Vandal period, and the circumstances of the commercial and agricultural activities of the population in the province of Tripolis and the Pentapolis region in eastern Libya, as well as the Fezzan region. With the consolidation of Byzantine influence, the Libyan economy revived, and Libya once again became a wheat-exporting country. The local tribes possessed good and unique fields and farms on the outskirts of the Tripolitanian province, which led to a clash of interests with the inhabitants of the coastal cities. Then, the economic situation deteriorated further after the success of the Islamic conquests in the 1st

century AH; represented by the clash between the Arabs and the Berbers under the leadership of Al-Kahina. Fields were destroyed, fortresses and water channels were ruined, farms vanished, and many of the coastal city inhabitants, including Afariq and Christians, migrated towards the islands of the sea. The exodus of farmers and craftsmen from among them naturally affected the region's economy. With the gradual stabilization of Islam, trade revived, agriculture became active, and markets were filled with garments, foods, fruits, vegetables, honey, livestock, wool, and so on. The people consistently provided either Zakat or Jizya to the treasury of the Muslims. It is noteworthy that the country witnessed, during both the Byzantine period and the early Islamic period, the establishment of mints for striking coins in the cities of Tripoli and Barqa, in addition to the mint in Zawila. However, for most periods, coins came from abroad; either late Roman Latin, Vandal, and Byzantine coins, or Umayyad, Abbasid, and Fatimid Arab coins.

Keywords: Land, Agriculture, Commerce, Feudalism, Currency

1. المقدمة:

قد لا تذكر المصادر شيء مثيرًا عن أية أنشطة تجارية شهدتها ليبيا، خلال أوائل العصر الوسيط، أي خلال القرنين 4-5م. ولعل ذلك يرجع إلى حالة عدم الاستقرار، باعتبار القرون الأولى من العصر الوسيط، هي فترة زعزعة واضطراب! وقد حدث هذا التصدع الاقتصادي منذ انهيار الحضارة والسلطة الرومانية المنظمة في ليبيا؛ بانسحاب آخر فيلق روماني، وهو فيلق أوغسطا الثالث (Augustae tertium Corps) من إقليم (Tripolitanae) تريبوليتانّي منذ العام 253م، وهو ما منح قبائل الدواخل بالجبل والصحراء الفرصة لمهاجمة موارد وسكان المدن الساحلية. وفي ظروف هذا الفشل الإداري والسياسي المزمن، عايش السكان محن مستمرة من العنف، تفتت من خلاله الأمن، واضمحلت التجارة وبهت الاقتصاد، وتقلص نموء المدن الرئيسية خصوصا مع هجرة العناصر المهمة من سكان المدن باتجاه جزر البحر المتوسط، الأمر الذي انعكس سلباً على عجلة دوران الاقتصاد. وخلال القرن 5م كانت السلطة الفاندالية (Vandalicumque) قد رست بأجزاء من مقاطعة طرابلس (Tripolis) وفي ظل التمييز المذهبي ما بين الفاندال الأريوسيين (Arrianis) والمسيحيين الليبيين الكاثوليك (Catholics) بادر الفاندال إلى توزيع الأراضِ الغنّاء التي تنتج محاصيل القمح والشعير والفواكه والزيتون وغيرها؛ كمقاطعات وإقطاعيات نصف عائلية، بين أبناء الملوك وأقاربهم ومقربيهم. في حين أُخضع بقية الملاك الآخرين وهم من الليبيين الكاثوليك إلى الضرائب، وتم توجيه تُهم مختلفة لملاكي الأرض منهم بهدف انتزاعها منهم، مما سبب في فتور الاقتصاد.

ويمكن أن نلتمس بأن بعض العناصر المحلية (Maurorum) في دواخل ليبيا، قد احترفت الزراعة، وأن ثمة نشاط اقتصادي زراعي قد نشط على التخوم، وهو ما سبب صدامًا بين الطرف البيزنطي والطرف المحلي، وعلى هذا الأساس، لم تكن هذه النعم والموارد الطبيعية، لتتواصل تحت وطأة هذه الظروف. بل كانت تتعرض للتعثر والاضمحلال، ومع ذلك فإن فترات السلم والهدوء بالفترة البيزنطية وصولا إلى الفترة العربية الإسلامية المبكرة كانت تلقي بظلال إيجابية على وتيرة النشاط الاقتصادي.

2. إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة في قضية ملكية الأرض، ومع احتراف العناصر المحلية لأساليب الزراعة في دواخل ليبيا، ثمة نشاط اقتصادي رعوي وزراعي قد نشط على تخوم المدن، لكنه سبب مشكلاً غير قابل للحل ما بين الطرف البيزنطي والطرف الأمازيغي خلال القرن 6م. والملاحظ ظهور نفس المشكل! ما بين البربر والعرب بقيادة الكاهنة وحسان خلال أواخر القرن7م. ووفق هذه الإشكالية، لم تكن نعم البلاد الليبية ومواردها الطبيعية، تتواصل تحت وطأة تلك الظروف. بل كانت تتعرض للتعثر والاضمحلال.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الآتي:

- التأكيد على أن التقلبات السياسية والاضطرابات العسكرية والغارات القبلية فضلا عن المشاكل الطبيعية كالزلازل والأوبئة؛ تؤثر سلبًا وباستمرار على نسق الحياة المادية في ليبيا.
- تحديد إذا ما كان ثمة مناشط محلية في شؤون تجارية وحرفية وزراعية، شكلت محركًا للاقتصاد الليبي.
- تبيان حالة ملكية الأرض والعقار في الفترات الفاندالية والبيزنطية، من حيث كونها ملكًا خاصًا، أم تابعًا لسلطة الدولة. مع فهم طبيعة الإجراءات التي قام بها العرب بعد الإسلام.
- ذكر ما تيّسر من أصناف الثمار والمحاصيل التي كانت تجود بها الأرض الليبية خلال بدايات العصر الوسيط.

4. أسئلة البحث:

- ما هو أثر انهيار الحضارة والسلطة الرومانية المنظمة في ليبيا على شكل الحياة الاقتصادية بالقرن 4م؟
- لماذا قام الفاندال بالقرن 5م بتوجيه تُهم مختلفة لملاكي الأرض الليبيين من سكان المدن؟
- كيف كانت العلاقة العقارية ما بين سكان المدن الساحلية وقبائل الدواخل؟
- هل ظل خراج الأرض في القرن 7م، والموجه بعد الإسلام الى بيت مال المسلمين في المشرق، مستمرًا؟ أم صار يُوجه الى السلطات القائمة في المنطقة المحلية والمغاربية!
- هل شهدت ليبيا بناء دارٍ لسك العملة النقدية خلال الفترة المرصودة؟ أم كانت النقود تأتيها من الخارج؟

5. فرضية البحث:

تفترض الدراسة بأن تقلص نموء المدن الرئيسية خصوصًا مع هجرة العناصر المهمة من سكان المدن باتجاه جزر البحر، جراء التقلبات السياسية والغزوات والغارات، قد سبب في تعثر الإنتاج نسبيّا، ثم وقف نشاط بعض المدن البحرية اقتصاديًا، حتى خوائها وتحول بعضها وتدريجيًا الى أطلال وآثار.

6. أهمية البحث:

أسباب اختيار الموضوع تتجلى في محاولة فهم نسق الحياة المادية في ليبيا خلال بدايات العصر الوسيط، ضبط الظروف الاقتصادية وعوامل تأثرها بالمتغيرات السياسية والعسكرية، ماهية الأنشطة التجارية والزراعية التي تزخر بها الأرض وتحفل بها الأسواق. وتأتي أهمية البحث في كونه يرصد شيئًا يكاد يكون غامضًا، فقليلة هي البحوث التي عنت بدراسة الجوانب التجارية والعقارية والإقطاعية والنقدية حيال ليبيا الفترة المذكورة، ومن هنا كان من المهم تقديم عمل إضافي، يضيف الى ما سبق شيئًا جديدًا.

7. الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات التي عنت بمواضيع من هذا النوع، ولعل بحث سميو (2014) المعنون بـ" التجارة والأسواق في إقليمي برقة وطرابلس " قد تقاسم مع بحثي هذا الجانب التجاري والتسويقي ببلد طرابلس وبرقة.

8. منهجية البحث:

المنهج المتبع خلال البحث هو المنهج السردي القائم على جمع وسرد المعلومات مع فحصها وتحليلها ومقارنتها.

حدود البحث:

الإطار الزمني للبحث يبدأ منذ القرن 4 للميلاد، ويتواصل حتى القرن 10م، وهو الذي يوافق القرن 4 للهجرة. أما النطاق المكاني فهو مجال البلاد الليبية، بأقاليمها الثلاث أطرابلس وأنطابلس وفزان.

حدود البحث:

الإطار الزمني للبحث يبدأ منذ القرن 4 للميلاد، ويتواصل حتى القرن 10م، وهو الذي يوافق القرن 4 للهجرة. أما النطاق المكاني فهو مجال البلاد الليبية، بأقاليمها الثلاث أطرابلس وأنطابلس وفزان.

9. الإنتاج الزراعي وملكية الأرض:

مع بدايات القرن 4م، أصبح اقتصاد ليبيا رعويًا بشكل عام، أي منذ اندلاع الغارات القبيلة باتجاه المدن الساحلية، حسب ما يطلعنا الكونت ماركيللينوس (Marcellinus, 1894, P 497). بعد أن كان حرفياً وزراعياً بشكل لافت للنظر خلال القرون الأسبق، وربما يُستثنى من ذلك بعض الحواضر في المدن الساحلية. مثل شرقي ليبيا (Pentapolis) كما يُبين لنا حالها الفيلسوف الليبي اليوناني: سينيسيوس القوريني (Synésios de Cyrène) متحدثًا عن ما تجود به الأرض من أعناب وزيوت وعسل وثمار. وأشار في مديح منطقته إلى الحقول والمراعي والخراف والأبقار والماعز والزبدة والفطائر، إلى جانب الحساء والقمح وكلاب الصيد والأحصنة (Synésios, 1870, 94–95).

وخلال القرن 5 للميلاد، وصف دي فيتا؛ وطنه القطر الإفريقي (Africam) بما فيه إقليم طرابلس قبل غزو الفاندال، بأنها أرض (Tellure) مبتهجة بالبراعم (Gemmas) والزهور (Florum) والفواكه (Fructus) ثم حلت الكآبة على الجميع (Tristia fuere Omnia) (Vitensis, 1881,p 99). سبب الكآبة بحسب Gazaeus هو النزاع على الأرض فضلاً عن الحرب الفانداليكية (The Bellum Vandalicum) (Gazaeus, 1537,p 141). وكان النزاع على ملكية الأرض قائمًا بين سكان المدن الساحلية وقبائل الداخل وهو ما لاحظه مالالاس Malalas

[490–570م] (Malalas, 1986, p 269) ويبدو أن القبائل التي دعاها سكان المدن الساحلية وحلفائهم البيزنطيين بأسماء (Languantan Languantanque Languantensis) (Corippi, 1820, p 7–17–24–97–152) قد امتلكت حقولاً جيدة ومزارع فريدة، ويبدو بأنها هي نفسها المزارع الرومانية المحصنة في المناطق المحيطة بريف بلدية لبدة الكبرى (Leptis Magna) أي بالمناطق المعروفة في وقتنا الحالي بأسماء ترهونة وغريان ومسلاته وأطراف الجبل. حيث قام البيزنطيون (Vyzantinoí) والأفارق (Afrorum) في لبتيس الكبرى (Leptimagnae) بمحاولة استعادتها. وكانت القبائل التي خرجت خلال القرن 6م وراء قطعانها في الفيافي والأرياف المحيطة بلبدة الكبرى شرقًا وغربًا، تريد أن تضمن حقها في الأرض. ومن المحتمل أنهم أنفسهم قبائل هوارة باعتبارهم قد شغلوا نفس الأماكن بعد الإسلام. يمكن طرح كل هذه النقاط بمثابة تخمين.

بناء على ما فات، يمكن أن نلتمس بأن بعض العناصر المحلية في دواخل ليبيا، قد احترفت الزراعة، وأن ثمة نشاط اقتصادي زراعي ولو طفيف نسبيًا، كان قائمًا في البلاد قبل اندلاع الحروب الماورية – البيزنطية –(Moorish Byzantine Wars) خلال سنوات [538–539–544–546–548م] ولا يفوتنا أن شعب الجرمنت (Garamantum) قد عُرفوا بشهرتهم أكثر من غيرهم من السكان، في فلاحة الأرض واستصلاح الأجزاء الملحية منها، علاوة على انتهاج طرق الريّ الزراعي وخلافه، وذلك منذ ما قبل الميلاد. وفي هذا الإطار، من اللافت أن أجد بأن نشاط الجرميون الفلاحي، كان لا يزال قائمًا حتى القرن السادس الميلادي من العصر الوسيط! جنبًا إلى مع العنصر المحلي الآخر، وهم من سماهم الإغريق باسم النسامونيس (Nasamones) والذين كانوا يشغلون خليج سرت الكبير حتى القرن 6 للميلاد. إن الناقد الإفريقي كوريبوس؛ يفيدنا خلال القرن 6م بأن جماعة النسامون Nasamon المعروفون بخشونتهم، يحرثون حقول سرتيكا (Syrtica) أي حقول سرت، وكذلك يفعل الجرمنت (Garamantidos) سكان مملكة جرمة (Corippi, 1820, p 96).

لكن المزارع الماوري (Maurus arans) الذي يزرع حقوله ويحصد محصوله (Messes tondet) مرتين في العام (Bis in anno) ثم يحزم شعيره وقشه (Ordea culmo) مرتين في العام أيضا، يقول الشاعر الإفريقي كوريبوس بأن غلظة طباعه وغضبه (Furit in sicca) وحبه للغنائم (Amor praedaei) قد جعلت منه عنصراً مدمرًا للأرض (Corippi, 1820, p27) وتحت وطأة هذه الظروف، لم تكن هذه النعم والموارد الطبيعية، لتتواصل. بل كانت تتعرض للاضمحلال والتعثر، فالإنتاج كان يتوقف بفعل الغارات التي مارستها القبائل، والتي أطلقت يدها في أرياف وبساتين المدن الثلاث (Tripolis) (Corippi, 1820, p97) كما يقول كوريبو. وبالمدن الخمس (Pentapolis) كما يقول Synésios de Cyrène سينوسيوس القوريني (Synésios, 1870, p30) وكان الأخير قد تحدث في حسرة وألم شديدين ومستمرين خلال معظم رسائله عن الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد في عهده بآواخر القرن 4 – مطلع القرن 5م؛ من ظلم إداري وغارات وأوبئة وزلازل وحرائق وغيرها حتى وصف سيرينايكا بالكئيبة الفقيرة والواسعة الخراب (التاجوري، 2021، ص41).

لا يختلف اثنان عن أن ليبيا قد عرفت خلال الفترة الرومانية نشاطًا زراعيًا هائلاً، بدليل أن الأرض كانت سلة غذاء المتوسط، خصوصا حيال منتوجات القمح والشعير والزيتون. وعلى الرغم من تحرك القبائل لممارسة العنف والنهب، منذ أواسط القرن 4م، (Gregory's, 2010, p121) إلا أن النشاط قد عاد نسبيًا خلال الفترة البيزنطية، حيث عادت ليبيا بلدًا مصدرًا للقمح، كما يطلعنا المؤرخ ثيوفانس (Theophanes, 1997, p424) وذلك خلال مطالع القرن 7 للميلاد، عندما قدّم الملاّك الليبيون خراج الأرض لهرقل ملك القسطنطينية، وأيضا للمقوقس صاحب الإسكندرية ومصر وبرقة. فضلا عن الضرائب التي كانوا يدفعون بها إلى الكنيسة وأعمال الاستحكامات العسكرية (شعبان، 2015، ص 16).

بعد الإسلام، يبدو أن الإنتاج الزراعي والتنشيط الاقتصادي كان قد توقف بليبيا قرابة القرن أو أكثر، بعد دخولها في دائرة الحكم العربي الإسلامي، حيث لم تطلعنا المصادر الإسلامية المبكرة، علية أية بضائع كانت تخرج من موانئ أطرابلس أو مدن أنطابلس، سوى بعض المناشط التي نشطت بعد نحو قرن أو قرنين من الزمن، خاصة تلك المتعلقة بأنشطة سكان برقة من اليونانيون ممن دعاهم العرب والبربر باسم الأفارق، فضلا عن اللواتيون، وجميع هؤلاء السكان كانوا يتاجرون بالغنم البرقاوي، والثياب والعسل والصوف والفاكهة والثمار والقطران وخلافه، وقد وصف البكري مدينة برقة بصفتها عاصمة الإقليم، وبيّن حالها في القرن 5 الهجري، بأنها حمراء التربة والمباني، ذات رخاء دائم، كثيرة الخير، كثيرة الثمار من الجوز والأترج والسفرجل وأصناف الفاكهة، تنمو على مراعيها المواشي، وأكثر ذبائح أهل مصر منها، وهي بلد تُصدّر الصوف والعسل والقطران .. وحول مدينة برقه قبائل من لواته والأفارق. (البكري، 2002، ص 176).

غير أن زراعة القمح والشعير، والتي كانت ليبيا معروفة بها خلال الفترة الرومانية، وصولا إلى الفترة البيزنطية، كانت قد انقطعت واضمحلت خصوصًا بأرياف المقاطعة الطرابلسية، ناهيك وأن الفترة الإسلامية المبكرة، قد شهدت صراعًا ما بين العرب والبربر على الأرض، وهو صراع انطلق من المغرب الأوسط وامتد أثرة إلى إقليم أطرابلس، وذلك بعد ممارسة سياسة الأرض المحروقة، التي أمرت بانتهاجها الملكة البربرية الشهيرة تيهيا/ أو دهيا بنت ماتيا بن تيفان، خلال صراعها ضد حسان بن النعمان في سنة 69 هـ-688م، وفق ما يطلعنا ابن عذاري المراكشي (ابن عذاري، 1983، ج1، ص 36).

وبالنتيجة كان من وراء هذه السياسة التخريبية، والتي شملت المزارع والحقول والحصون والمدن الساحلية؛ أن فر جزء كبير – وكما يخبرنا ابن عذاري – من آخر الأجيال من الأفارق وشركائهم الروم وبقية المسيحيين من سكان تلك المدن المخربة الأسوار، متجهين نحو الأندلس وجزر البحر. (ابن عذاري، 1983، ج1، ص 36). وعلى هذا الأساس اضمحل الاقتصاد المحلي بشكل كبير في ذاك الوقت، بعد أن خُربت المزارع وتهدمت الحصون، وازداد تخريب المدن البحرية المخربة أصلا. وصارت ليبيا بالذات – خلال أواخر القرن الهجري الأول – كما قال الأرناؤوطي: من قابس إلى برقه مأوى للبوم والغربان! (الأرناؤوطي، 1995، ص 130).

10. التجارة:

قد يبدو أنه من الطبيعي أن تضمحل الأنشطة التجارية في ليبيا خلال القرنين 4–5م أي ببدايات العصر الوسيط؛ وهما فترة انهيار الإدارة الرومانية في ليبيا وتفشي الغارات القبلية (Orosius, 1981, V7, p338) وثبات السلطة الفاندالية، وما تخللها من اضطرابات عسكرية وغارات قبلية وزلازل، (Synésios, 1870, p174). وأخيرا ما يُعرف في المصادر بالاضطهاد الفاندالي لليبيين المسيحيين، خصوصًا وكما يقول بروكوبيوس خلال فترة الملك الفاندالي Honoric هونريخ. (Procopius, 1962, p73) حيث تم تعريض بعضهم للحرق بالنار، وقد وصل بعضهم الى بيزنطة ليبّلغ عن المآسي التي يتعرض لها المسيحيون في مدن ساحل ليبيا (Procopius, 1962, p75) وكان زكريا الملتيني Zachariah of Mitylene 460–536م، قد تحدث عن هجرة اللاجئين الأفارق الليبيين من المدن الساحلية الى بيزنطة، بسبب المشاكل المذكورة (Zachariah, 1899, p262). وبالنتيجة ثمة عدم استقرار اجتماعي وهو ما انعكس سلبًا على النشاط التجاري.

وعلى الرغم من العنف الذي مارسه الفاندالوس (Vandalos) في ليبيا، إلا أن ثمة استقرار نسبي قد حدث، وتُشير النقود التي وُجدت في (Leptimagna) لبتيمانيا/لبتيس العظمى، إلى نشاط اقتصادي فاندالي، وقد وُجدت من قبيل الصدفة الكشفية. مما يعني أنه تم إخفاؤها من طرف وندال مدينة لبتيس Leptis الكبرى. أو حتى من طرف سكان المدينة خلال اندلاع الحرب الماورية – البيزنطية (Maorice–Byzantina) في ليبيا. ونفس الشيء فيما يتعلق بألواح ألبرتيني (Albertini Tablets) التي عُثر عليها أيضا سنة 1928م مخفية/أو مطمورة في منطقة قفصة على الحدود التونسية الجزائرية (إسكندر، 2003، ص 13). وعلى الرغم من كتابتها بخط وندالي لاتيني رديء، خلال نهاية القرن 5م، إلا أنها تضمنت بيانات مفيدة حول عدد من عقود البيع والشراء العقاري، والمستند بدوره على عقود رومانية سابقة، كعقد/قانون مانكيانا (Lex Manciana) والذي يُعرف أيضا باسم قانون منتشيانا (Manciana) أو قانون (Mancia) منكيا، والذي تردد ذكره بضع مرات في تلك النصوص اللوحية (Corcoran, 2013, p1). إلا أن هذه الوثائق لا تذكر شيئا عن مقاطعة طرابلس على الأقل، وهو ما يدعوني إلى استبعاد دراستها بشكل مستفيض.

وقد نُقلت أنباء عن وقوع وباء؛ يبدو أن المقاطعة المصرية كانت نقطة انطلاقه، وذلك في خريف 541م ثم انتشر في حوض البحر الأبيض المتوسط، ليصل إلى إفريقيا في حدود سنة 542م. ويظهر أنه كان شديد التأثير على أوضاع المدن، حيث سبب في ارتفاع معدل الوفيات، وقلّص من الحركة العمرانية وسبّب في تضاءل عدد السكان، لا سيما بالمدن الساحلية. وقد تم اعتباره من أهم أسباب الفقر بالمنطقة (عبيش، 2007، ص 132). وقد أزداد الوضع الاقتصادي سوء بأواخر القرن اللاحق، عندما وقع الصدام ما بين العرب والبربر بزعامة الكاهنة بعد الإسلام، وكما يفيدنا ابن عذاري، حشدت الكاهنة قواتها " فوجّهت قومها إلى كل ناحية يقطعون الشجر ويهدمون الحصون، فذكروا أن أفريقية كانت ظلاً واحدًا من طرابلس إلى طنجة وقرى متصلة ومدائن منظمة .. فخربت الكاهنة ذلك كله وخرج يومئذ من النصارى والأفارقة خلق كثير .. فتفرقوا على الأندلس وسائر الجزر البحرية (ابن عذاري، 1983، ج1، ص 36).

ومع ذلك، ومع استقرار الإسلام، نشطت التجارة والأسواق، والمزروعات والثمار والفواكه كما ينوّه الحميري (الحميري، 1984، ص 578). وكان ابن سعيد المغربي، قد تحدث عن الخيول المصراتية خلال تطرقه إلى بلدة قصر أحمد والتي وصفها بأنها من جملة قصور مسراته، مشيرًا بأن لأهلها اهتمامٌ بتربية وتجارة الخيول التي يصدرونها الى الإسكندرية (ابن سعيد المغربي، 1970، ص 146). كما أشار العمري إلى الخيل البرقية (*) بالقول: وأما خيلُ برقة فهي من أقوى الخيل بناءً، وإذا قيل الخيل البرقية كفى! (العمري، 2003، ج3، ص 65).

ولبرقة علاقات تجارية خاصة مع مصر، التي كان يُحمل إليها مواد كثيرة من برقة، مثل المواشي والأغنام والزيتون والعسل، وقد ذكر الإدريسي عددًا من صادرات وواردات برقة، كالقطن الذي اعتبره الأفضل في محيطه (الإدريسي، 2002، ج1، ص 311). وكان سكان برقة ينشطون أيضًا بالتجارة الصحراوية، إذ تحدث الإدريسي (*) عن ديار دبّاغة الجلود البقرية والنمرية، التي تصل من دواخل إفريقيا. وأن سفن الشحن ترسوا بالساحل البرقي لشحن الصوف والعسل والزيت، والتربة الكبريتية المنسوبة إلى برقة، فينتفع الناس بها ويتعالجون (الإدريسي، 2002، ج1، ص 311). ومن الواضح والمعلوم عمومًا أن منطقة شمال برقه كانت أرضًا خصبة رعوية معطاءة ممتازة وعليلة الهواء، ذات شواطئ فريدة وطبيعة خلّابة وتضاريس مميزة. وكانت تجارتها تتوزع ما بين مصر وطرابلس المغرب وبعض جزر المتوسط.

وفي الجنوب كانت زويلة محطة شهيرة لتقاطع طرق القوافل القادمة من الأماكن المجاورة (مراكشي مجهول، د.ت، ص 146). ونشطت زويلة أيضًا بتجارة الرقيق كما يقول المراكشي (المراكشي، د.ت، ص 146) فيما يصف الحميري منطقة الجفرة وفزان بأنها: بلد الواحات، الواقعة في الصحراء ما بين إفريقية وبلاد مصر. ويعتبرها كثيرة التمر والنخل، وبها مدن عديدة بعضها مسورًا والآخر بلا أسوار (الحميري، 1984، ص 600). بينما اشتهرت مدينة غدامس بالجلود الغدامسية، وهي كما يقول القزويني: من أجود الدباغ ولا شيء يفوقها جودةً (القزويني، 1960، ص 57).

أما طرابلس فبها وكما يؤكد الحميري: أسواق حافلة وحمامات كثيرة، وفي شرقيها بساتين كثيرة فيها فواكه كثيرة وخيرات جمّة، وأهلها تجار يسافرون برًا وبحرًا، وهم أحسن الناس معاملة (الحميري، 1984، ص 389). وعلى الجملة مما ذكره الجغرافيون والرحالة عن مدن طرابلس وبرقة، يكاد لا تجد فيه مدينة تخلو من نشاط تسويقي أو تجاري مميز (سميو، 2014، ص 180).

11. النظام الإقطاعي:

منذ المحاولات الأولى لتثبيت الحكم الوندالي، جرّد الملك الفاندالي غيّسيريكوس (Gaisericus rex) الوجهاء الليبيين –وهم دائمًا في المفهوم البيزنطي: السكان الكاثوليك الأفارق في المدن البحرية –من إقطاعاتهم المرتبطة بالحقول والمزارع التي تملكها الأوساط الأرستقراطية ويخدمها العبيد، والتي تماثل من حيث القيمة تلك التي تحصل زعماء الوندال عليها. وجميع هذه المناشط جرت تحت شعار الدعم المادي للمستوطنين الجدد. وأبرز تلك الشواهد عن التحفيز المادي،

(*) يشار للمنتسب الى اسم برقة، باسم البرقي، لا البرقاوي كما هو شائع اليوم، وقد أشار الرومي الى ذلك بالربط ما بين اسم برقة وصفة البرقي. (الرومي، ج1، ص 293).

(*) للمزيد من المعلومات عن إفادات الإدريسي للوضع الاقتصادي في طرابلس وبرقة، يُنظر ورقة: د. علي سميو، و د. فتحية الوداني. (2021) الحياة الاقتصادية في إقليمي طرابلس وبرقة من خلال كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق لمؤلفه الإدريسي، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، المجلد 2 (العدد 35).

أن جميع الأراضي الجيدة قد تم تقسيمها قانونًا بين الشعب الفاندالي (Vandalicumque genus) فيما خضعت الأرض المعطاءة ذات الجودة العالية، للإقطاع العائلي والتمليك الأسري، وقد وزع جيسريكو (Geiserico) الأرض الغنّاء كمقاطعات وإقطاعيات نصف عائلية، بين الأبناء والمقربين على أن تكون إقطاعات خالية من العائدات. في حين أخضع الملاك الآخرين إلى الضرائب (Taxation) بل وجعل من بعض العاملين الفقراء عبيدًا لسادتهم الجدد (Procopius, 1962, P51) وتم توجيه تُهم مختلفة لملاكي الأرض الليبيين بهدف انتزاعها منهم. وبعضهم كان قد لقي حتفه، بحسب ما يطلعنا الأسقف الإفريقي، فيكتور دي فيتا (Victor de Vita) وهو شاهد على العصر (De Vita, 2006, P 32).

وقد استمر العمل بالقوانين الرومانية الكلاسيكية طوال الفترة الفاندالية [429–533م] بينما شهدت الفترة البيزنطية في ليبيا [533–642م] وخلال عهد جوستنيانيوس (Justinianus) [527–565م] عملية ترقية للقوانين القديمة واستحداث قوانين جديدة. مع فرض ضرائب باهظة على البلاد، وظهر وجه الدولة الإداري وفق صورة مقلوبة لشعار مغلوط تدّعي بيزنطة فيه رفع الظلم الفاندالي عن الليبيين، فيما تقوم بممارسة القمع الضريبي في ذات الوقت، مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة بعد فترة انتعاش طارئ كما يؤكد بروكوبيوس (Procopius, 2018, p78) وخلال تلك الفترة أصبحت ملكية الأرض والعقار تابعة للدولة البيزنطية (Procopius, 2018, p78) ولم تكن توزع حتى على القادة العسكريين، وفي المقابل بات الإقطاع البيزنطي الشمولي، يخلق في الواقع نوعًا من الحساسيات الاجتماعية، والشروخ الإدارية، داخل مؤسسات الدولة. حيث أصبحت العقارات والإقطاعات المسلوبة مشكلة حقيقية واجهتها الدولة وأسفرت مع مطلع الربيع سنة 536م عن تمرد عسكري داخل إطار سوسيولوجي غير قابل للميّكنة/أو التطويع/أو التعديل. وقد تأزمت المشكلة منذ أن طالبت الأرامل العرائس الفانداليات المتزوجات من الضباط والجنود العاملين في الجيش البيزنطي، باستعادة عقارات أزواجهن الوندااليون الموتى في الحرب، كإرث لهن ولأزواجهن الجدد! (Procopius, 1962, p329) ومنذ البداية، كانت هذه الإشكالية اختبارًا جيدًا على مدى كفاءة ونجاعة الدولة في حلحلة إشكالات التنظيمات الإقطاعية والعسكرية.

بعد انتشار الإسلام في المنطقة، لا يوجد حتى الآن دليلٌ واضح على أن طرابلس الإسلامية أو برقة قد طبّقت نظامًا إقطاعيًا مطابقًا للنموذج الإسلامي الشرقي، أو مطابقًا حتى لنموذج الإقطاع الأوروبي، بمعنى: وجود طبقة سيادية أو عسكرية أو زراعية نافذة تملك حق الملكية الكامل للأرض، مع تقرير وراثة دائم يلتزم بالخدمات العسكرية أو الإدارية. وما قد يغيب عن البعض وجود نظام إقطاعي شرقي إسلامي، طبّقه النبي صلى الله عليه وسلم، بين الصحابة والتابعين والمؤلّفة قلوبهم وزعماء مناطق الأطراف والقبائل، وكان الهدف منه تأليف القلوب على الإسلام، وتحسين أحوال الفقراء، وتعويض الصحابة عن ما فقدوه في ديارهم عقب الهجرة، فضلاً عن نكاية العدو (الأغا، 2006، ص ص 147–154).

كما لا يظهر أن العرب الفاتحين قد ساروا على نفس النسق الفاندالي والبيزنطي في البلاد، لكن ثمة إجراءات حيال الأرض قد حدثت، إذ يقول البلاذري بأن المسلمين من الأهالي ما بين برقة وزويلة قد قدّموا الصدقات، أما الوثنيين/أو

المعاهدين فقد أدوا الجزية (البلاذري، 1988، ص 222). وهذا يشير إلى أن العرب الفاتحين قد تركوا عقارات الأرض وشأنها، بينما طالبوا بالصدقات والجزية، وقد اعتنى فقهاء المسلمون بشؤون الصدقات والجزية والفيء والغنيمة والزكاة والإقطاع وغير ذلك منذ الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي (ابن سلام، 1989، ص 1) وكانت الصدقات قد فُرضت على مسلمي برقة وأطراف فزان، أما مشركي المنطقة ممن ظلوا على وثنيتهم أو كتابيتهم، فقد كان لزامًا عليهم أن يعطوا الجزية للمسلمين وهم صاغرون كارهون، وكما نص كتاب الله: " قاتلوا الذين لا يُؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله، ولا يُدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب؛ حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون " (كتاب الله، 2022، التوبة 29) ويضيف البلاذري: بأن ابن العاص قد وضع على أهل زويلة ونواحيها ما يطيقونه، وأن يؤخذ من أرض وعقارات المسلمين العشر ونصف العشر، ومن أهل الصلح شروط صلحهم. (البلاذري، 1988، ص 222) واستنادًا إلى هذه النصوص لا يظهر وجودًا لنظام إقطاعي محلي يقوم فيه الأمير بإقطاع أراضٍ/عقارات/مزارع/حصون الخ إلى عدد من القادة والعمال. لكن تصريح البلاذري الأخير، يفيد بوجود ملاّك محليون للأرض في برقة وفزان.

ومع ظهور الدول المستقلة، كالدولة الرستمية، انقطع خراج الأرض الموجه الى بيت مال المسلمين في المشرق، وصار يُوجه الى السلطة القائمة في المنطقة. وهو ما قام به النفوسيون، وهذا ما يفيدنا به اليعقوبي (اليعقوبي، 2002، ص 184). ومن خلال النص الأخير قد نلتمس وجوداً لنظام إقطاعي محلي نفوسي، ارتباطه إقليمي رسمتي أباضي، تمثلت إقطاعاته في الضياع والمزارع والعمارات. وبحسب البحاثة أبو صوة، فإن إفريقية الأغلبية عرفت أيضًا نظامًا إقطاعيًا، وأن القطائع والإقطاعات كانت هي نفسها المزارع التي تُخرج الخراج أو ضريبة الأرض (أبو صوة، 2001، ص 179).

12. العُملة النقدية:

منذ القرون الميلادية الأولى، عرفت تريبوليس داراً لاتينية لصك العملة قبل الإسلام، ولعلها الوحيدة. وهذه نقطة ضعف مميتة في الجانب المالي، حيث كانت النقود رومانية متأخرة وبيزنطية، وكانت منتشرة بالساحل، ويعد كنز مصراته المتمثل في جرتين من العملات المكتشفة عام 1981 بمنطقة الدافنية، كنزاً ضخماً من العملات المضروبة في الخارج والمقدرة بـ 108.000 عملة برونزية مطلية بالفضة، سُكّت بين عامي 294–333م، ويشير الكنز إلى أهميته في تاريخ التداول النقدي في بلاد طرابلس بين عهدي ديوكليسانو (Diocleziano) وقسطنطين (Costantino) (Garraffo, 2012, p188) ويحتفظ متحف زليتن بعملات برونزية رومانية متأخرة من عهد كلوديوس الثاني 268–270م وأخرى بيزنطية من قسطنطين الثاني 350–360م (ابن مسعود، 2002، 31). ثم ظهرت النقود الوندالية التي أُكتشف منها 2110 قطعة نقدية بلبتيس الكبرى، وكانت رديئة الصنع، وهذا يشير إلى أن مُصمميها فانداليون أو ممن رافقهم من العناصر الجرمانية البدوية الأخرى. ثم ظهرت النقود البيزنطية، وفق العُملة الذهبية الصولدي (Solidus) فضلا عن العملات الفضية والبرونزية والنحاسية المنتشرة على نطاق واسع بحسب ما نفهم من المؤرخ دي فيتا (De Vita, 2006, p32)

والواقع أن أكبر دار لصناعة العملة بشمال أفريقيا كانت تقع في مدينة قرطاجة، التي تم افتتاح دار العملة البيزنطية فيها عام 534م. (التاجوري، 2009، ص 2018) بصفتها حاضرة كبيرة وأعظم مدينة على طول شاطئ شمال أفريقيا. وهي مدينة تتمتع وطوال الفترات الرومانية المتأخرة والفندالية والبيزنطية، برضا الحاكم والإمبراطور معا. وعندما وصل العرب المسلمون في القرن 7م أصبحت مدينة مسخوطة مُدمرة مهجورة، منذ أن أعلن القائد العسكري: حسان بن نعمان، غضبه عليها. وخلال ولاية حسان بن النعمان شخصيًا زمن خلافة عبد الملك بن مروان. تم تعريب الدواوين عام 77هـ/697م وجرى إصدار الدنانير العربية التي تحمل الشهادتين، أو بعض الآيات القرآنية، أو أسماء الخلفاء، فيما تم تعريب الدراهم سنة 79هـ/699م واستمر وضع النقود الإسلامية على هذا النحو بقية عقود الفترة المبكرة من العصر الوسيط الإسلامي (حامد، 1978، ص 97).

وخلال سنة 80 هـ كان حسان بن النعمان، والي إفريقية، قد صك الفلوس العربية على الطراز اللاتيني، وذلك في تقديري قياسًا بدراية صُنّاع العملة من سكان المدن الساحلية بفنون ضرب الكتابة اللاتينية. وخلال سنة 85 هـ، كان حسان بن النعمان، قد صك الدنانير العربية اللاتينية، بدلاً عن البيزنطية (حامد، 1978، ص 97).

على الصعيد المحلي الإسلامي ببلد أطرابلس أنطابلس؛كان ثمة استمرارٌ لصك العُملة بعد الإسلام، حيث يحتفظ محتف الفن الإسلامي بالقاهرة بفلس برقاوي –ضرب برقة، وهو من الفترة الأموية تم سكه في دار السكة بمدينة برقة مع درهم أموي ضرب برقة، وكذلك سكّت برقة الفلس الفاطمي، كما سكت الدرهم ونصف الدرهم الفاطمي سنة 353هـ وهو محفوظ بمتحف سرت. وتم إصدار الدينار الذهبي الفاطمي بدار السكة بمدينة برقة سنة 488 هـ وهو من ضرب برقة، ومحفوظ بالمتحف البريطاني (محمود، 2021، ص 20. 21). كما تعاملت زويلة بالنقود الفاطمية الولاء، وقد عُثر فيها على دينار إسلامي من الذهب، سُك بدار السكة بالمدينة زمن الخليفة الفاطمي الظاهر سنة [414هـ/1024م]. وكذلك سبقتها أطرابلس التي وُجد بها نقوداً عباسية. ولبدة التي عثر علماء الآثار بها على قطع نقدية، إحداها Un (Mezzo irhem d’argento) نصف درهم من الفضة من عهد الأغالبة، وعملة أخرى (Ed una moneta) (Bronzea fatimita) وهي برونزية فاطمية كما تفيدنا المنقبة الأثرية آنا دولسيوتي، تعد دليلاً ماديًا على وجود مستوطنة إسلامية، شهدت على مرحلة انتقال السلطة ما بين السلالات الأغلبية والفاطمية (Dolciotti, 2007, p248). وذلك خلال القرن (3 هـ/ 9م). فضلا عن وجود بعض الكتابات العربية في المسرح المدرج الدائري، بحسب ما أبلغني أحد الأصدقاء من موظفي آثار لبدة الكبرى. أما صبراته التي اضمحلت الحياة بها شيئًا فشيئا؛ حتى خوت وتحولت كما نراها اليوم إلى أطلال وأثار، وذلك على أقل تقدير منذ القرن الثاني للهجرة، بحيث تم بها وكما يؤكد عالم الآثار الشهير فيليب كينريك Philip Kenrick الكشف عن تسجيل بعض الكتابات العربية، وقطعتي عملة عباسية، (كينريك، 2015، ص 39) وهذا يعني أن ذلك حدث قبل سيطرة الفاطميين على المنطقة سنة (297 هـ/ 910م) وهو التوقيت الذي ألحق فيه الخليفة الفاطمي الشيعي: عبيد الله المهدي، بلد أطرابلس إلى مجال دولته الناشئة، وبالطبيعة ألغى الفاطميون العملات العباسية وكل ما ينتسب إلى خلافة بني العباس السنّية، في مقابل تعويض ذلك بكل ما يتصل بالدعوة الفاطمية.

وفي جميع الأحوال كانت العملة أجنبية أو بالأحرى تأتي من خارج الحدود الإدارية، طوال التاريخ الليبي القديم والوسيط بشقيه المسيحي والإسلامي، وفترات من التاريخ الحديث، باستثناء دور السكة في مدينة برقة وزويلة وطرابلس التي ضربت النقود الإسلامية ببدايات الفترة الإسلامية في مقر سك العملة البيزنطية، ثم تراجعت كما يؤكد البحاثة الشركسي (الشركسي، 1991، ص 35). (*) وفي مقابل هذه الحقيقة كان ضرب الأرض الليبية للعملة النقدية الجامعة قبل العهد القرمانلي ضعيفا ومشتتًا ومرتبطًا بالسلطة الخارجية، وهي مجرد شاهد صاخب على غياب الطابع النقدي المؤسساتي للبلاد، والمستقل من الوجهة المحلية خلال العصر الوسيط.

13. النتائج:

1- شهدت ليبيا خلال أوائل العصر الوسيط – أغلب القرن 4م- حالة عدم استقرار واضطراب، نجم عن تراخي سلطة الإمبراطورية الرومانية، الأمر الذي دفع بقبائل الداخل لشن غزواتها تجاه سكان المدن البحرية، مما سبب في اضمحلال الأنشطة التجارية. وكان الغزو الفاندالي منذ 440م قد أثّر بدوره سلبًا على اقتصاديات المدن وأريافها، خصوصًا مع هجرة العناصر الحضرية باتجاه بيزنطة. فاضمحلت التجارة وبهت الاقتصاد، وتقلص نموء المدن الرئيسية ولو مؤقتًا.

2-جميع الأراضي الجيدة كان قد تم تقسيمها قانونًا بين الشعب الوندالي (Vandalicumque Genus) وتم توجيه تُهم مختلفة لملاكي الأرض الليبيين بهدف انتزاعها منهم.

3- استمر العمل بالقوانين الرومانية الكلاسيكية طوال الفترة الوندالية [429-533م] والبيزنطية [533-642م]. رغم أن الفترة البيزنطية قد شهدت خلال عهد جوستنيانيوس (Justinianus) [527-565م] عملية استحداث قوانين جديدة. انتعشت الحياة في ليبيا مؤقتًا بعد بسط البيزنطيين لسيادتهم على البلاد.

4- كان صراع الكاهنة زعيمة البربر تيهيا/أو دهيا بنت ماتيا بن تيفان، مع العرب بقيادة حسان بن النعمان في سنة 69 هـ-688م قد ألقى بظلاله على اقتصاد كامل المنطقة، إذ دُمرت الحصون والأسوار والأسواق، وخُربت المزارع والحقول، نجم عن ذلك موجة جديدة أيضًا من هجرة السكان الأفارق وهم سكان المدن الساحلية، مما سبب في تراخي النشاط المادي. حتى تعافيه مجددًا منذ ما بعد سنة 74 هجرية.

5- ومع استقرار الإسلام تعافى الاقتصاد في أطرابلس وأنطابلس وفزان، استتب الأمن، فُلحت الأرض ونمت الأشجار وحفلت المزارع بصنوف شتى من الفواكه والخضروات وخيرات شتى كما وصفها المؤرخون؛ غدت الأسواق حافلةً، والحمامات والمتاجر كثيرة، ونشطت الأعمال الصناعية، وتحركت القوافل التجارية للسفر براً وبحراً.

(*) تقدمت طرابلس خلال العهد العثماني وبصفتها عاصمة القطر، لضرب أول عملة محلية شاملة وجامعة لكافة أقطار البلد خلال فترة ولاية خليل باشا الأرناؤوطي، 621 الذي أصبح أول من يقوم بصك العملة الطرابلسية وتنظيمها كعملة محلية، جنبًا إلى جنب مع العملات العثمانية والقرمانلية التي حملت أسماء: الشريفي الطرابلسي والمحبوب الطرابلسي والريال الطرابلسي والمبروكة السعيدة والدرهم الطرابلسي وقروش الفضة الطرابلسية (الفقيه حسن، 2001، ج1، ص 175 . 177)، وفضلا عن العملات الفينيسية والإيطالية والدولار الإسباني وغيرها من النقود المستعملة في بلاد طرابلس الغرب وقتذاك.

6- نقديًا. كانت النقود رومانية متأخرة، ثم ظهرت النقود الوندالية المستعملة الى جانب النقود الرومانية، ثم ظهرت النقود البيزنطية، وبعد الإسلام تم تعريب الدواوين وجرى إصدار النقود العربية دنانير ودراهم وفلوس تحمل الشهادتين، أو بعض الآيات القرآنية، أو أسماء الخلفاء. بينما تميزت مدن أطرابلس وبرقة وزويلة بنشاط دار السكة المحلية، التي أصدرت الدراهم والدنانير الأموية والفاطمية بصبغة محلية.

14. التوصيات:

1- أوصي كباحث بضرورة دعم فرق بحثية ميدانية تقوم بدراسة الأنقاض والموانئ القديمة، وطرق التجارة والقوافل، للوقوف على طبيعة النشاط الاقتصادي في طرابلس وبرقة الإسلامية.

2- قد تظهر لدينا ثغرات علمية في المصادر، وهذا يدفع للحاجة إلى مزيد من الأبحاث الأثرية، دراسة العقود والوثائق، النقود والعملات والمسكوكات، المدونات الجغرافية، دفاتر جباية، الأوقاف، وغيرها.

3- وأقترح التوصية بجمع وتحقيق المخطوطات التاريخية في الجانب الاقتصادي، مثل عقود الوقف، التمليك، الخراج، الضرائب وغيرها. التي تُحفظ في مكتبات طرابلس وبنغازي أو حتى في أرشيفات القاهرة وتونس، لما لها من دور في توضيح البنية الاقتصادية والزراعية للبلاد.

4- تشجيع الباحثين على إعادة تقييم دور أطرابلس وبرقة في الاقتصاد الإقليمي الإسلامي. وإعادة النظر في مدى مساهمة البلد في التجارة العابرة للصحراء، ومدى علاقاته الاقتصادية مع المغرب والأندلس ومصر، مع ربط ذلك بدراسة تاريخ نشاط موانئ مثل أطرابلس وصبراته ولبدة وسرت وبرنيق وغيرها.

5- التوصية بتكامل الجهود بين تخصصات (التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، الفقه الإسلامي)، لدراسة الاقتصاد في طرابلس وبرقة ضمن أبعاده المختلفة، واقتراح أبحاث مقارنة بين الأنماط الاقتصادية في ليبيا الإسلامية، والواقع المعاصر، لتقديم رؤى حول استدامة الموارد، استغلال الأراضي، وإمكانية التخطيط الاقتصادي في ضوء التاريخ.

6- أقترح دراسة مشاركات النساء والفقراء والفئات المهمّشة في النشاط الاقتصادي بالأسواق والمتاجر والنشاطات الزراعية والصناعات اليدوية في برقة وطرابلس الإسلامية، وهي جوانب ما زالت غير مطروقة في معظم الدراسات التاريخية نتيجة لغياب المواد المصدرية الكافية.

المصادر والمراجع:

ابن سعيد المغربي، علي بن موسى. (1970). كتاب الجغرافيا (إسماعيل العربي، مُحقق). منشورات المكتبة التجارية للطباعة.

ابن سلام، أبي عبيد القاسم. (1989) كتاب الأموال. (محمد عمارة، محقق). دار الشروق. بيروت. لبنان.

ابن عذاري، أحمد بن محمد. (1983). البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب (ج. س. كولان، وليفي بروفنسال، مُحققان). (ج1). (ط3). دار الثقافة. بيروت.

ابن مسعود، امحمد الهادي. (2002). دليل متحف أثار زليتن. منشورات الإدارة العامة للبحوث التاريخية. طرابلس.

أبو صوة. محمد. (2001) ملاك الأرض بأفريقية منذ الفتح حتى أواسط القرن الرابع للإسلام. منشورات إلجا. فاليتا. مالطا.

الإدريسي، محمد الشريف. (2002). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (ج1). مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.

الأرناؤوطي، محمود ناجي. (1995). تاريخ طرابلس الغرب. (عبد السلام أدهم –محمد الأسطى، مترجمين). دار الفرجاني. طرابلس.

إسكندر، فايز. (2003). الحياة الاقتصادية في الشمال الإفريقي في عهد الوندال. د.ن. القاهرة. مصر.

الأغا، مسعود. (2006). الإقطاع الإسلامي في العصر النبوي. (ط2) الجمعية التاريخية السعودية. الرياض. السعودية.

البكري، أبو عبيد عبد الله. (2002). المسالك والممالك (جمال طلبة، مُحقق). (ج2). دار الكتب العلمية. بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى. (1988). فتوح البلدان. دار ومكتبة الهلال. بيروت.

التاجوري، مفتاح. (2009) التاريخ السياسي والاقتصادي لشمال أفريقيا أثناء حكم الإمبراطور جستنيان. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية. طرابلس. ليبيا.

التاجوري، مفتاح. (2021) أحوال إقليم قورينائية من خلال رسائل سينيسيوس القوريني 370–413م. مجلة العلوم الإنسانية لكلية الآداب. زليتن. (العدد 35).

حامد. سعيد. (1978) المعالم الإسلامية بالمتحف الإسلامي في مدينة طرابلس. الإدارة العامة للبحوث الأثرية والمحفوظات التاريخية. طرابلس.

الحميري، محمد بن عبد المنعم. (1984). الروض المعطار في خبر الأقطار (إحسان عباس، محقق).(ط2). مطابع هيدلبرغ.

الذكر الحكيم. (2025) مصحف الأوقاف الليبية برواية قالون عن شيخه نافع. (ط2). منشورات الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية. طرابلس.

الرومي، شهاب الدين ياقوت. (1977) معجم البلدان. (ج1). دار صادر. بيروت.

سميو. علي، وفتحية الوداني. (2021) الحياة الاقتصادية في إقليمي طرابلس وبرقة من خلال كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق لمؤلفه الإدريسي، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، المجلد 2 (العدد 35).

سميو، علي. (2014) التجارة والأسواق في إقليمي برقة وطرابلس، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، (العدد الأول).

الشركسي، محمد. (1991) سك وتداول النقود في طرابلس الغرب. مركز جهاد الليبيين. طرابلس.

شعبان، إيمان. (2015). الفتح الإسلامي لبلاد المغرب وأثره الحضاري [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر.

عبيش، يوسف. (2007) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلاد المغرب أثناء الاحتلال البيزنطي. [أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ وآثار المغرب القديم]. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.

العمري، شهاب الدين أحمد. (2003). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (ج3). المجمع الثقافي. أبو ظبي.

الفقيه حسن، حسن. (2001). يوميات خمسون عامًا (محمد الأسطى وعمار جحيدر، محققان). (ج1) تحت عنوان: اليوميات الليبية. مركز جهاد الليبيين. طرابلس.

القزويني، زكريا بن محمد. (1960) آثار البلاد وأخبار العباد. دار صادر. بيروت.

كينريك، فيليب. (2015). دليل المواقع الأثرية في ليبيا إقليم المدن الثلاث. جمعية الدراسات الليبية. طرابلس.

محمود، عبد الرحمن موسى. (2021) التداول النقدي في إقليم برقة خلال العصر الفاطمي، المجلة العلمية كلية الآداب، المجلد 10 (العدد 4)، ص 20. 21.

المراكشي، عبد الواحد بن علي. (د.ت) المعجب في تلخيص أخبار المغرب. (محمد عزب، محقق). دار الفرجاني. طرابلس.

المراكشي، مجهول. (1986) الاستبصار في عجائب الأمصار. (سعد زغلول، محقق). دار الشؤون الثقافية. بغداد.

اليعقوبي، أحمد بن واضح. (2002). كتاب البلدان (محمد صناوي، مُحقق). دار الكتب العلمية.

Corcoran, S. (2013) Tablettes Albertini, Blackwell Publishing Ltd.

Corippi, F. (1820). Iohannidos: Sev De Bellis Libycis. Ex Codice Mediolanensi Mvsei Trivvltii. Mediolani.

De Cyrène, S. (1870) Un Évêque De Ptolémaïs Cyrénaïque. Lettres De Synésius. J. Joubert. Librairie Académique. Paris.

De Vita, V. (2006). History of the Vandal Persecution. Liverpool University Press.

De Vitensis, V. (1881) Historia Persecutionis Africanae Provinciae Regum Wandalorum. Ex Recensione Michaelis Petschenig. Vindobonae.

Decret, F. (2002). L'afrique Chrétienne: De L'invasion Vandale Au Maghreb Musulman. Université Du Latran.

Dolciotti, A. (2007). Una testimonianza materiale di età tarda a Leptis Magna, La produ zione islamica in ceramica commune. ROMULA.

Garraffo, S. (2012). IL Tesoro DI Misurata Libia un Banco DI Prova Per Lo Studio, Conference held in Rome. istituto per le tecnologie applicate ai Beni culturali, Catania, 185-201.

Gazaeus, P. (1537) Aedificiis Libri. Ex Officina Chriftiani Wecheli. The Collections of National Central Library of Rome. Rome.

Gregory's, T. (2010) A History of Byzantium. Second Edition. Blackwell Publishing Ltd. United Kingdom.

Malalas, J. (1986) The Chronicle of John Malalas. Michael Jeffreys and Roger Scott. Melbourne.

Marcollihus, C. (1995) The Chronicles of Marcellinus. A Translation and Commentary Brian Croke. Australian Association for Byzantine Studies. University Of Sydney. Sydney.

Mitylene, Z. (1899) The Syriac Chronicle. Known As That of Zachariah of Mitylene. M.A. Methuen & Co. Essex Street. London.

Of Caesarea, P. (1962) History of The Wars, The Vandalic War. William Heinemann Ltd. Harvard University Press. London.

Of Caesarea, P. (2018) The Secret History of Procopius. New Translated from The Greek with An Introduction by Richard Atwater. ©Globalgrey.

Orosius, P. (1981). The Seven Books of History Against the Pagans. Ed2. The Catholic University of America.

Theophanes, C. (1997) The Chronicle of Theophanes Confessor, Byzantine and Near Eastern History, Oxford, New York, C larendon Press.